Revue Internationale de Recherche Scientifique et Etudes Doctorales

ISSN 2665-8763, July 2026, Vol.4, N° 1

تحولات ملكية الأرض وأثرها في تمثلات الشباب القروي للعمل الفلاحي
من الأرض -الهوية والرأسمال الرمزي إلى الأرض-السلعة

Transformations in Land Ownership and Their Impact on :Rural Youth's Perceptions of Agricultural Work
From Land as Identity and Symbolic Capital to Land as a Commodity

Baizou Brahim[1], Salmi Mohamed[2]

[1]Department de Sociologie,
Université Ibn Tofail,
Kenitra, Maroc

[2]Department de Sociologie,
Université Ibn Tofail,
Kenitra, Maroc

ABSTRACT: This article examines the fate of the social value of land and agricultural labor in rural Morocco in light of the profound transformations affecting land ownership. It begins with the premise that these transformations do not produce a rejection of agriculture itself, but rather a dismantling of the historical link between agricultural labor and social status. The article employs a three-pronged theoretical framework comprised of Pierre Bourdieu's concept of symbolic capital, Paul Pascon's analyses of complex society and Moroccan land tenure structures, and Henri Mendras's thesis on the end of the peasantry.

The analysis concludes with three interconnected findings: the first is structural, namely a "triple dissociation" whereby land is detached from the family through fragmentation and commodification, from the community through the appropriation of communal lands, and from land ownership through leasing. The second aspect is representational, as the younger generation does not experience this disengagement as a complete break but rather as a restructuring, in which the rejection of agriculture as an inheritance coexists with its acceptance as a project conditioned by profitability, and in which abandoning work on the land is juxtaposed with clinging to its ownership. The third aspect is theoretical, as the Moroccan case necessitates a modification of Mendras's thesis, which can be summarized as "the end of the peasant without the birth of the entrepreneur."

KEYWORDS: Land ownership changes; symbolic capital; representations of agricultural work; rural youth; Moroccan countryside; composite society.

ملخص: يعالج هذا المقال مصير القيمة الاجتماعية للأرض وللعمل الفلاحي بالبادية المغربية في ظل التحولات العميقة التي طالت ملكية الأرض. وينطلق من فرضية مفادها أن هذه التحولات لا تنتج رفضا للفلاحة في ذاتها بقدر ما تفكك الرابط التاريخي بين العمل الفلاحي والمكانة الاجتماعية. ويوظف المقال إطارا نظريا ثلاثيا يتمثل في مفهوم الرأسمال الرمزي عند "بيير بورديو Pierre Bourdieu"، وتحليلات "بول باسكونPaul Pascon " للمجتمع المركب وللبنيات الزراعية المغربية، وأطروحة "هنري مندراس Henri Mendras" حول نهاية الفلاحين.

ويخلص التحليل إلى ثلاث نتائج مترابطة: أولاها بنيوية، وتتمثل في «انفكاك ثلاثي» تنفك بموجبه الأرض عن العائلة بفعل التفتيت والتسليع، وعن الجماعة بفعل تمليك أراضي الجموع، بينما ينفك العمل الفلاحي عن ملكية الأرض بفعل التأجير. وثانيتها تمثلية، إذ لا يعيش الجيل الشاب هذا الانفكاك بوصفه قطيعة تامة بل بوصفه إعادة تركيب، يتساكن فيها رفض الفلاحة بوصفها موروثا معا قبولها بوصفها مشروعا مشروطا بالمردودية، ويتجاور فيها التخلي عن العمل في الأرض مع التشبث بملكيتها. وثالثتها نظرية، إذ تفرض الحالة المغربية تعديلا على أطروحة مندراس في صيغة يمكن اختزالها في عبارة «نهاية الفلاح دون ولادة المقاول».

الكلمات المفاتيح: تحولات ملكية الأرض؛ الرأسمال الرمزي؛ تمثلات العمل الفلاحي؛ الشباب القروي؛ البادية المغربية؛ المجتمع المركب.

المقدمة

لم تكن الأرض على امتداد التاريخ الاجتماعي للمجتمع القروي المغربي مجرد وسيلة إنتاج أو مورد اقتصادي، بل شكلت النواة الأساسية التي انتظمت حولها الروابط الاجتماعية العائلية والقبلية، ومعيارا محددا للمكانة وللاعتبار الاجتماعي، ورأسمالا رمزيا يتجاوز قيمته التبادلية إلى ما يمنحه من شرف وانتماء واستمرارية للجماعة. فالفلاح، وهو يشتغل في الأرض، يحقق ذاته من خلالها، والعمل الفلاحي لم يكن مجرد مهنة يمتهنها القروي، بل نمط وجود يستمد قيمته من قيمة الأرض ذاتها.

وفي سياق ما عرفته البوادي المغربية في العقود الأخيرة من تحولات، اهتز بشكل عميق هذا الرابط بين الأرض والعمل والمكانة؛ فقد دخلت البنية العقارية القروية مسارا مزدوجا من التحول: ففي ظل التفتت المتواصل للملكية العائلية بفعل قسمة الإرث، تحولت الاستغلاليات الفلاحية العائلية إلى قطع متناهية في الصغر عاجزة عن إعالة أصحابها. وقد ترافق هذا التفتيت مع تسليع متسارع للأرض بفعل انفتاح السوق العقارية على المجالات القروية. وهكذا تحولت الأرض من "أصل" يحفظ ويورث إلى سلعة تعرض وتقوم وتباع، لتمويل هجرة أو بناء مسكن أو مشروع غير فلاحي. وإلى جانب ذلك، عرفت الملكية الجماعية تفكيكا متدرجا عبر ورش مفتوح لتمليك أراضي الجموع. وهكذا وجدت الأجيال الجديدة من أبناء الفلاحين أنفسهم أمام مفارقة دالة حيث يرثون الأرض دون أن يرثوا معناها.

وإذا كانت الأدبيات السوسيولوجية المغربية قد راكمت رصيدا مهما في دراسة البنيات الزراعية وتحولاتها، فإن سؤال التمثلات، أي المعنى الذي يعطيه القرويون أنفسهم للفلاحة وللعمل الفلاحي في ظل هذه التحولات، ظل أقل حظا من الاهتمام، رغم أهميته في فهم ظواهر مثل عزوف الشباب عن الفلاحة، وشيخوخة اليد العاملة الفلاحية، والنظرة الاجتماعية المتدنية للعمل في أرض الغير.

تأسيسا على ما سبق، تهدف هذه المقالة إلى البحث في تحولات القيمة الاجتماعية للأرض وللعمل الفلاحي بوصفهما رأسمالا رمزيا يتجاوز وظيفتهما الإنتاجية في ظل التحولات التي طالت ملكية الأرض. وتتحدد إشكاليتها في التساؤل التالي: كيف يعيد الشباب القروي، وريث أرض متفتتة ومعروضة للبيع، بناء تمثلاتهم للعمل الفلاحي؟ وهل يعني تراجع الملكية العائلية للأرض بالضرورة تراجع الاعتبار الاجتماعي للفلاحة، أم أن الأمر يتعلق بإعادة تشكيل لمعنى العمل الفلاحي تتعايش فيها استمرارية منطقه الاقتصادي مع تآكل منطقه الرمزي؟

وإذ تنطلق المقالة من فرضية مركزية مفادها أن تحولات ملكية الأرض في المجتمع القروي لا تنتج رفضا للفلاحة في ذاتها، بقدر ما تعمل على تفكيك الارتباط بين العمل الفلاحي والمكانة الاجتماعية، حيث يغدو العمل في الأرض مقبولا كنشاط اقتصادي مشروط بالمردودية، ومرفوضا باعتباره هوية أو باعتباره مصيرا اجتماعيا، فإنها تستند، منهجيا، إلى مقاربة نظرية تحليلية. وهي، لذلك، توظف مفهوم الرأسمال الرمزي عند بيير بورديو (1930-2002)، وتحليلات بول باسكون (1932-1985) للبنيات الزراعية المغربية، وأطروحة هنري مندراس (1927-2003) حول "نهاية الفلاحين." وتتوزع قضاياها على محاور ثلاثة: محور أول يؤسس نظريا لعلاقة الأرض بالقيمة الاجتماعية للعمل الفلاحي؛ وثان يرصد تحولات الملكية العقارية بالبادية المغربية، فثالث يحلل أشكال إعادة بناء تمثلات العمل الفلاحي لدى الشباب القروي، وخاتمة تستخلص النتائج وتفتح أفقا للبحث الميداني.

1- الأرض والقيمة الاجتماعية للعمل الفلاحي: تأسيس نظري

تتأسس معالجتنا للقيمة الاجتماعية للأرض في المجتمع القروي على ثلاث مرجعيات نظرية هي: رمزية الأرض في المجتمع القروي باعتبارها رأسمالا يتجاوز وظيفته التبادلية نحو ممارسة وظائف رمزية في الحياة الاجتماعية القروية (الفقرة الأولى)، وإسهام بول باسكون

حول البنيات الزراعية في المغرب (الفقرة الثانية)، ونظرية هنري مندراس حول نهاية الفلاحين (الفقرة الثالثة).

1-1- الأرض بوصفها رأسمالا رمزيا:

يوفر مفهوم الرأسمال الرمزي عند بيير بورديو مدخلا مهما لفهم مكانة الأرض في المجتمعات الفلاحية التقليدية. فإذا كان تعريف بورديو لرمزية الرأسمال يحيل على إدراك هذا الأخير، اقتصاديا كان أم ثقافيا أم اجتماعيا، والاعتراف به وفق مقولات اجتماعية تمنحه شرعية وقيمة تتجاوز منفعته المادية المباشرة،[1] فإن الأرض، في المجتمع القروي، هي النموذج الأمثل لهذا التحويل الرمزي؛ فقيمتها لا تُقاس بمردوديتها الإنتاجية فحسب، بل بما تمنحه لمالكها من اعتبار داخل الجماعة، ومن قدرة على التموقع ضمن شبكات المصاهرة والتحالف، ومن استمرارية تربط الأحياء بالأسلاف وبالأعقاب.

بلور بورديو مفهوم الرأسمال الرمزي بالاستناد إلى المادة الإثنوغرافية التي جمعها في منطقة القبائل الجزائرية خلال ستينيات القرن الماضي، وإن لم يتخذ المفهوم صيغته المستقرة إلا سنة 1972. وقد بين، من خلال تحليله لاستراتيجيات الفلاحين القبائليين في صيانة «رأسمالهم من الشرف» وتنميته، أن اقتصاد الشرف ليس نقيضا للاقتصاد بل شكل من أشكال المنكرة،[2] إذ يشتغل الرأسمال الرمزي بوصفه رأسمالا اقتصاديا محولا ومقنعا، لا تتحقق فعاليته إلا بشرط سوء المعرفة الجماعي بطبيعته الاقتصادية.[3] وفي أعماله حول منطقة "بيارن"(Béarn) الفرنسية حيث مسقط رأسه، والمجموعة في كتاب "رقصة العزاب"،[4] بين كيف ينعكس انهيار القيمة الرمزية للأرض بشكل مباشر على القيمة الاجتماعية لحاملها، حيث يفقد الفلاح قابليته للتزويج بفقدان الأرض مكانتها في سوق القيم الاجتماعية، ويغدو البكر الوارث للضيعة أعزب بنيويا، لا لعجزه اقتصاديا، بل لأن السوق الرمزية التي كانت تمنح الأرض ومالكها قيمتهما قد أعيد توحيدها لصالح قيم المدينة والأجرة والتمدرس. وهذا ما سماه بورديو -في سعيه لإبراز البعد الرمزي للهيمنة الاقتصادية- بـ"إعادة الإنتاج المحظورة."[5]

ويمدنا هذا التحليل بفرضية عمل خصبة مفادها أن تحولات ملكية الأرض لا تحدث آثارها في التمثلات عبر الوساطة الاقتصادية فقط، بل عبر إعادة ترتيب سوق القيم الرمزية التي يقوم بها العمل الفلاحي ومن يمارسه. ويكتمل هذا المنظور بمفهوم آخر للباحث نفسه هو مفهوم الهابيتوس؛[6] فالعلاقة بالأرض ليست موقفا واعيا تمكن مراجعته من طرف الفرد بشكل إرادي، بل هي استعدادات مجسدة تغرس عبر التنشئة داخل الوحدة العائلية الإنتاجية. ومن ثم فإن انفصال الجيل الشاب عن "معنى" الأرض لا ينبغي أن يحلل باعتباره اختيارا عقلانيا صرفا، بل بوصفه أثرا لانفصام بين هابيتوس موروث تشكل في عالم كانت الأرض مركزه من جهة، وبنيات موضوعية جديدة لم تعد تكافئ هذا الهابيتوس ولا تعترف بعملته الرمزية من جهة أخرى.[7]

---

1 - Pierre Bourdieu, Raisons pratiques. Sur la théorie de l'action, Paris, Seuil, 1994, p: 95 (*document numérique réalisé par Nord Compo*)

2 - Pierre BOURDIEU, Esquisse d'une théorie de la pratique, précédé de trois études d'ethnologie kabyle, Paris, Seuil, coll. «points Essais », 2000, p. 367.

3 - Pierre BOURDIEU, Le Sens pratique, Paris, Minuit, coll. «Le sens commun », 1980, p. 200

4 - Pierre Bourdieu, Le Bal des célibataires: Crise de la société paysanne en Béarn, Paris, Seuil, coll. « Points Essais », 2002

5 - Pierre Bourdieu, « Reproduction interdite. La dimension symbolique de la domination économique », Études rurales, n° 113-114, 1989, pp. 15-36.

6 . - Pierre Bourdieu, Le Sens pratique, Paris, les édition de Minuit, 1980; p: 91.

7 - حول مفهوم الانفصام (hystérésis) بوصفه تخلف الهابيتوس عن البنيات المتحولة يرجع إلى : Pierre Bourdieu, Le Sens pratique, op. cit، وبشأن تطبيقه على الحالة الفلاحية في منطقة بيارن يراجع: Pierre Bourdieu, Le Bal des célibataires, op. cit.

1-2- البنيات الزراعية المغربية: إسهام بول باسكون

رغم أهمية مفهوم الرأسمال الرمزي "البورديوي" في فهم تحولات القيمة الاجتماعية للأرض في المجتمع القروي إلا أن توظيفه في السياق المغربي يتطلب تبيئته بما يراعي خصوصية البنيات الزراعية المحلية. وفي هذا الإطار، يشكل عمل بول باسكون مرجعا لا غنى عنه. وقد أظهر الباحث، من خلال أطروحته عن حوز مراكش[8] الطبيعة المركبة للمجتمع القروي المغربي حيث وصفه بأنه "مجتمع مركب" لا تنضبط فيه العلاقة الاجتماعية بالأرض لمنطق واحد، وإنما هو مجتمع تتشارك فيه عدة أنماط إنتاج تتعايش وتتداخل في تشكيلته الاجتماعية. وهي أنماط تتراوح بين البنية القائدية، والملكية القبلية الجماعية، وأراضي الحبوس، والملك الخاص، بالإضافة إلى الأشكال الرأسمالية الحديثة للاستغلال.[9]

وتتحدد أهمية هذا المنظور وفائدته لمعالجتنا من جهتين: فهو من جهة أولى، يوفر لنا معرفة بتعدد أنماط العلاقات الاجتماعية بالأرض، ويقينا من السقوط في مزلق افتراض سيادة "تمثل تقليدي" واحد ومتجانس للأرض في المجتمع القروي المغربي قبل التحولات الراهنة. ومن جهة ثانية، يتيح لنا هذا المنظور، فهم التحولات الحالية، ليس باعتبارها قطيعة بين نظامين متعاقبين: تقليدي فحديث، باعتبارها إعادة ترتيب للمزيج المركب ذاته الذي كان سائدا، يتقدم فيه منطق السلعة على حساب المنطقين الجماعي والعائلي دون أن يمحوهما كليا.[10] وبهذا المعنى، يمكن افتراض أن تمثلات الشباب القروي الراهنة للعمل الفلاحي هي نفسها تمثلات "مركبة"، تتساكن فيها بقايا الاقتصاد الرمزي القديم مع الحسابات السلعية الجديدة.

1-3- أطروحة "نهاية الفلاحين": أفق التحول ومحدوديته

إلى جانب المنظور البورديوي والإسهام الباسكوني حول البنيات الزراعية، يقدم "هنري مندراس"، في أطروحته الشهيرة "نهاية الفلاحين"، الإطار الثالث الذي نختبر على ضوئه تحولات ملكية الأرض وتمثلات العمل الفلاحي لدى الشباب القروي. فـ "مندراس" لم يعلن نهاية الفلاحة باعتبارها نشاطا اقتصاديا، بل نهاية "الفلاح" (paysan) باعتباره نمطا مجتمعيا متكاملا، أي باعتباره ذلك الفاعل الذي تتطابق لديه وحدة الإنتاج مع وحدة الاستهلاك مع وحدة الانتماء، والذي يشتغل في الأرض لا باعتبارها استثماره وإنما باعتبارها كيانه. وما يحل محل هذا الفاعل، في تحليل "مندراس"، هو "المنتج الفلاحي" أو بتعبير أكثر دلالة "المقاول الفلاحي"، الذي يتعامل مع الأرض بمنطق الحساب والمردودية، شأنها شأن أي أصل إنتاجي آخر.[11]

وتتحدد قيمة هذه الأطروحة وفائدتها لمقاربتنا في كونها تقدم صياغة نظرية للانتقال من الفلاحة باعتبارها هوية إلى الفلاحة باعتبارها مهنة، وهو جوهر التحول في التمثلات الذي نرصده. ومع هذه الفائدة، فإن استعارتها للسياق المغربي تستوجب حذرا مزدوجا اعترف "مندراس" نفسه بوجاهته حين أعاد تنسيب بعض استنتاجاته بعد عقدين من نشرها:[12] فمن جهة، لم يكتمل بالمغرب التحديث الفلاحي بالشكل الذي يجعل "المقاول الفلاحي" أمرا ممكنا على النحو الذي تشكل به في السياق الفرنسي، وذلك لأن الشاب القروي المغربي يجد

8 - Paul Pascon, Le Haouz de Marrakech, Rabat, Éditions marocaines et internationales, 1983, 2 tomes .

9 - Paul Pascon, Le Haouz de Marrakech, Rabat, Éditions marocaines et internationales, édition 1983, tome 2, p:591.

10 - Paul Pascon, «Segmentation et stratification dans la société rurale marocaine» , Bulletin économique et social du Maroc, n° 138-139, 1979, pp. 105-119, [en ligne] , https://2u.pw/i8Pq1z

11 - Henri Mendras, La Fin des paysans. Innovations et changement dans l'agriculture française, Paris, SEDEIS, 1967.

12 - Article disponible en ligne à l'adresse https://shs.cairn.info/revue-ecorev-2019-1-page-101?lang=fr

نفسه غالبا خارج النموذجين معا، فلا هو فلاح بالمعنى القديم ولا هو مقاول بالمعنى الجديد. ومن جهة ثانية، فإن تفتت ملكية الأرض في السياق المغربي بسبب الإرث يسير في الاتجاه المعاكس لمنطق التركيز الرأسمالي الذي افترضه مندراس، وهو يجعلنا في السياق المغربي أمام مسار مختلف يفضي إلى نهاية الفلاح دون أن يسهم في ولادة المقاول.

وعلى قاعدة هذا المثلث النظري الذي يوفره مفهوم الرأسمال الرمزي وتحولات سوقه لدى "بيير بورديو"، والتركيب البنيوي للمجتمع الأغراري المغربي كما بينه "بول باسكون"، وأفق التحول من الفلاحة بوصفها هوية إلى الفلاحة، بوصفها مهنة كما تفترضه أطروحة نهاية الفلاحين لدى "هنري مندراس"، ننتقل -في المحور الموالي- إلى رصد التحولات الملموسة التي طالت ملكية الأرض بالبادية المغربية، وذلك انطلاقا من اعتبارها الشرط البنيوي لإعادة تشكيل التمثلات.

2- تحولات الملكية العقارية بالبادية المغربية:

إذا كانت المنظورات الثلاثة، توفر الإطار النظري لفهم تحولات ملكية الأرض في المجتمع القروي، فإن فهم التحول في تمثلات العمل الفلاحي يتطلب الوقوف عند التحولات الملموسة التي طالت البنية العقارية القروية. وهذه التحولات يمكن اختزالها في ثلاث ديناميات متضافرة هي: التفتيت الناتج عن قسمة الإرث، وتفكيك الأراضي الجماعية وتمليكها، وتسليع الأرض واتساع سوقها.

2-1- تفتيت الملكية العائلية بفعل الإرث:

في غياب آليات فعالة للحفاظ على وحدة الاستغلالية العائلية، يشكل نظام الإرث آلية صامتة لتفكيك الملكية الفلاحية جيلا بعد جيل. وتكشف آخر التشخيصات المؤسساتية حجم ما أفضت إليه هذه الآلية من تحجيم للاستغلاليات الفلاحية وتحويلها إلى بنيات مصغرة: فالفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، المتمركزة في استغلاليات تقل مساحتها عن خمسة هكتارات، تمثل نحو 70% من مجموع الاستغلاليات الفلاحية بالمغرب، لكنها لا تسهم سوى بـ29% من القيمة المضافة الفلاحية؛ في مقابل أقلية لا تتجاوز 3% من الفلاحين تستحوذ على الاستغلاليات الكبرى التي تتجاوز مساحتها 50 هكتارا، وتجني وحدها 32% في المائة من هذه القيمة.[13]

ولا تنحصر آثار هذا التفتت على المستوى الاقتصادي حيث لا يجعل منها استغلاليات دون عتبة الجدوى الاقتصادية فحسب، بل يتعداها إلى إحداث أثر رمزي أعمق حيث تعجز القطعة المتناهية الصغر عن أداء الوظيفة التي كانت الأرض تؤديها في الاقتصاد الرمزي القديم، أي عن أن تكون سندا للمكانة وضمانة لاستمرارية البيت. فالوارث الشاب لا يرث "أرضا" بالمعنى الاجتماعي الكامل، بل "حصة" مجردة في شياع عائلي، غالبا ما تظل معلقة في وضعية عدم القسمة، فتغدو موضوع نزاع عائلي أكثر منها موضوع استثمار أو انتماء. وقد بلغ إدراك المؤسسات الرسمية لخطورة هذا المسار حد التوصية الصريحة بـ"حماية الاستغلاليات من التقسيم المفرط."[14]

2-2- تفكيك الأراضي الجماعية وتمليكها

شكلت أراضي الجموع، الممتدة على ما يناهز 15 مليون هكتار، والخاضعة تاريخيا لوصاية الدولة ولمنطق الانتفاع الجماعي القبلي، الورش العقاري الأكبر في المغرب القروي خلال العقد الأخير. فتنزيلا للخطاب الملكي أمام البرلمان بتاريخ 12 أكتوبر 2018، دشن القانون 62.17 والنصوص التطبيقية له مسارًا تصفويًا للوضعية الجماعية، توج بعملية "تمليك" تحول بموجبها ذوي الحقوق من منتفعين

13 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: من أجل مقاربة أكثر ملاءمة، مبتكرة، دامجة، مستدامة، وذات بعد ترابي، رأي صادر في إطار إحالة ذاتية، الرباط، ماي 2025، ص: 13

14 - المرجع نفسه، ص: 29.

جماعيين إلى مالكين فرديين.[15] وبموازاة هذا المسار، جعلت استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" من تعبئة مليون هكتار من أراضي الجموع التي جرى تمليكها ركيزة معلنة لانبثاق "جيل جديد من الشباب المقاول" و"طبقة وسطى فلاحية".[16]

وبغض النظر عن وجاهة المبررات التنموية لهذا التحول، فإن مفعوله السوسيولوجي حاسم؛ فهو ينزع عن الأرض صفتها باعتبارها ملكا للجماعة عابرا للأجيال، ويعيد تعريفها باعتبارها أصلا فرديا قابلا للتفويت. وهو بذلك يمهد، قانونيا وذهنيا، لدخولها إلى سوق المبادلات. بل إن الخطاب الرسمي المؤطر للعملية يحدد صراحة الأفق المنشود في: "تحويل "ذي الحقوق" إلى "مقاول"، وهو بالضبط الانتقال الذي صاغه "هنري مندراس" نظريا.

3-2- تسليع الأرض واتساع سوقها.

نشأت على تخوم المدن المتوسعة، وبمحاذاة المحاور الطرقية، وداخل المدارات السقوية الكبرى، سوق عقارية قروية نشطة. ويتقاطع في هذه السوق الطلب الحضري على السكن والتجزئة من جهة، مع الطلب الاستثماري على الفلاحة العصرية، الذي شجعته السياسات الفلاحية الكبرى منذ مخطط المغرب الأخضر من جهة أخرى. وارتباطا بانتعاش السوق العقارية المرتبطة بالاستثمار الفلاحي على أساس رأسمالي، يكفي أن نتوقف عن تخصيص مخطط المغرب الأخضر نحو 99 مليار درهم لدعم الفلاحة ذات القيمة المضافة العالية مقابل 14.5 مليار درهم فقط لمشاريع الفلاحة التضامنية التي يزاولها أساسا الفلاحون العائليون.[17]

وإذا كانت لهذه الأرقام دلالة اقتصادية لا تخفى على أحد، فإن دلالتها السوسيولوجية تتحدد في تحويل الأرض من "أصل ذي هوية" إلى "ملكية ذات ثمن" معلوم ومتداول في الحديث اليومي للقرويين. وهو تحول ثقافي لا يقل أهمية عن التحول القانوني: فحين يعرف الجميع "ثمن" الهكتار، تكون قد اكتملت سيرورة "سلعنة" الأرض في التمثلات قبل أن تباع فعليا. ويضاف إلى ذلك أن هذا التوجيه غير المتكافئ للاستثمار أعاد هيكلة سوق الشغل الفلاحي المحلي: فنصف اليد العاملة الفلاحية تقريبا يشتغل اليوم في استغلاليات تقل مساحتها عن ثلاثة هكتارات،[18] عاجزة بنيويا عن استيعاب الأجيال الجديدة؛ فيتحول أبناء الفلاحين الصغار، وقد ضاقت أرض العائلة عن إعالتهم، إلى أجراء في الضيعات العصرية المجاورة، أي إلى عمال فلاحيين في أرض الغير، وهي وضعية ذات دلالات رمزية ثقيلة كما سيتبين لاحقا.

تفضي هذه الديناميات الثلاث إلى ما يمكن تسميته بـ"انفكاك ثلاثي" حيث تنفك الأرض عن الارتباط بالعائلة بفعل التفتت والبيع، وتنفك عن الجماعة بفعل التمليك، وينفك العمل الفلاحي عن ملكية الأرض بفعل التأجير. وإذا كانت راهنية هذا الانفكاك تتجسد في تحوله إلى موضوع سجال وطني مفتوح، فإن هذا الانفكاك الثلاثي يوفر الشرط البنيوي الذي تتشكل داخله تمثلات الجيل الشاب للعمل الفلاحي، وهو ما ننتقل إلى تحليله.

3- إعادة بناء تمثلات العمل الفلاحي لدى الشباب القروي:

إذا كان الانفكاك الثلاثي الموصوف أعلاه هو الشرط البنيوي، فإن السؤال الآن هو: كيف يترجم هذا الشرط في وعي الجيل الشاب

---

15 - القانون رقم 62.17 المتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.115 بتاريخ 9 أغسطس2019، والقانونان المصاحبان رقم 63.17، ورقم 64.17 (ج. ر. عدد: 6807 بتاريخ 26 غشت 2019)؛ والمرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 بتاريخ 9 يناير 2020 (ج. ر. عدد 6849 بتاريخ: 20 يناير 2020).

16 - وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030، على الرابط: https://2u.pw/ChWfO3 ، تاريخ الاطلاع: 2026/07/02.

17 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، م. س. ص: 18.

18 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، م. س. ص: 13.

وتمثلاته؟ وإذا كانت القراءة المتسرعة تختزل الجواب في "عزوف الشباب عن الفلاحة"، بوصفه نفورا ثقافيا من عالم قروي متجاوز من جهة، وانجذابا نحو المدينة وأنماط عيشها من جهة أخرى، فإن التحليل السوسيولوجي، يكشف صورة أكثر تركيبا. وفيما يلي نقدم ثلاثة مستويات نفكك من خلالها تحول تمثلات الشباب القروي للعمل الفلاحي.

3-1- تفكك الرابط بين العمل الفلاحي والمكانة:

لا يقتصر المستوى الأول من التحول الذي يطال العمل الفلاحي على مضمونه التقني، بل يمتد إلى قدرته على إنتاج الاعتبار الاجتماعي. ففي الاقتصاد الرمزي القديم، كان الاشتغال في أرض العائلة يدر نوعين من العائد: عائد معيشي يجسده المحصول، وعائد رمزي تجسده المكانة، والأهلية للزواج والموقع الاجتماعي وسط "اجماعة" ومجالسها. أما اليوم، وقد تفتتت الأرض وضاقت، فإن العائد الأول تقلص إلى ما دون عتبة الكفاية، والعائد الثاني كاد ينعدم: فالشاب الذي "يخدم في أرض بوه" لم يعد يقرأ اجتماعيا باعتباره وريثا لبيت /"خيمة" ومقام، بل ينظر إليه كمن "لم يجد ما يفعل" أي كعاطل مقنع. وهنا يتجلى الانقلاب الرمزي في أوضح صوره: الموقع نفسه الذي كان يمنح الاعتبار صار يسحبه.

ويجسد هذا الانقلاب ترجمة محلية مغربية لما رصده بورديو في دراسته المؤسسة حول العزوبة والوضعية الفلاحية بمنطقة بيارن" (Béarn)، حيث يجد حاملو الرأسمال القديم، أي الأرض، أنفسهم وقد انهارت عملتهم دون سابق إنذار بفعل إعادة هيكلة سوق القيم الرمزية لصالح المدينة والأجرة والشهادة.[19] والمؤشر الزواجي هنا بالغ الدلالة عندما يتعلق الأمر بالمجتمع القروي المغربي- كما كان في ميدان بورديو: فـ"الفلاح الصغير" تراجع موقعه في سوق الزواج القروية نفسها، إذ صارت الأسر تفضل لبناتها الموظف أو المهاجر أو حتى العامل المديني غير القار على الشاب المتشبث بأرض "ما كاتورّي وجه".

3-2- التراتب الرمزي الجديد لأشكال العمل الفلاحي

يتمثل المستوى الثاني في انشطار العمل الفلاحي وتراتبه؛ فالعمل الفلاحي لم يعد موضوع تمثل واحد من طرف الساكنة القروية، بل صار أشكالا متراتبة رمزيا، حيث يقع في العمل المأجور في ضيعات الغير" في أسفل السلم بينما يتموضع نموذج جديد وافد: يجسده "المستثمر الفلاحي" في أعلى السلم؛ فرغم أن "العمل المأجور في ضيعات الغير" يدر دخلا نقديا منتظما يفوق في مردوده مردود القطعة العائلية، فإنه يحمل وصما مزدوجا: وصم الأجرة الفلاحية بوصفها "خدمة عند الناس"، ووصم الاعتراف الضمني بأن أرض العائلة لم تعد تكفي. ولعله من نافلة القول الإشارة إلى العمق التاريخي للوصم الأول، والذي وثقته سوسيولوجيا البنيات الزراعية المغربية جيدا. ولا أدل على ذلك من نظام "الخماسة"، الذي احتل في سلم العلاقات الاجتماعية بالبادية الموقع الأدنى، قبل شبه القنانة مباشرة، بوصفه أجرا احتماليا مرهونا بالنتيجة ومثقلا بالمديونية.[20] وإذا كانت الأدبيات قد أبانت عن تراجع لهذا النظام لصالح الأجرة الفلاحية،[21] فإن المفارقة الدالة أن الأجير الفلاحي المعاصر، وإن تحرر من الإطار التعاقدي لنظام "الخماسة"، ظل يرث موقعها الرمزي: فالأجرة الفلاحية الحديثة تقرأ محليا كامتداد لـ"الخدمة عند الناس" لا كعمل مهني محايد. وقد لا يكون صدفة أن يسند هذا العمل بشكل متزايد إلى النساء القرويات، في

19 - Bourdieu Pierre, Célibat et condition paysanne. In: Études rurales, n°5-6, 1962. pp. 32-135; Doi: https://doi.org/10.3406/rural.1962.1011

20- Paul PASCON, « La formation de la société marocaine », Bulletin Économique et Social du Maroc, n° 120-121, p. 17.

21- PASCON, Paul et ENNAJI, Mohammed, « Les paysans sans terre au Maroc: définition et essai de quantification », Bulletin Économique et Social du Maroc, n° 155–156, 1985, pp. 115–141. (en ligne): https://cinumedpub.mmsh.fr/besm/Pdf/155-156-11.pdf

تأنيث للعمل الفلاحي المأجور يعكس تدني قيمته الرمزية بقدر ما يعيد إنتاجه.

وفي مقابل هذا النمط يتجلى نموذج "المستثمر الفلاحي"، صاحب الضيعة العصرية المسيجة، بمحركات الري بالتنقيط وأغراسه التصديرية، باعتباره أقرب تجسيد محلي لنموذج "المقاول الفلاحي" الذي بشر به مندراس. غير أن المفارقة أنه تجسيد يأتي غالبا من خارج العالم القروي لا من تحول أبنائه، فإنه، وإن كان يحظى باعتراف اجتماعي صريح، لكنه اعتراف لا يعود لفلاحيته بل لرأسماله؛ فهو ينظر إليه بوصفه" رجل أعمال" اختار الفلاحة قطاعا، وليس بوصفه فلاحا. وبين الاثنين تقف الفلاحة العائلية الصغيرة، وقد فقدت موقعها القديم دون أن تجد موقعا جديدا. وهذا التراتب يفسر مفارقة ظاهرية: فالشاب القروي الذي يرفض "الخدمة في الأرض" قد يحلم في الآن ذاته بضيعة استثمارية، لأن المرفوض ليس الفلاحة باعتبارها نشاطا، بل الفلاحة باعتبارها موقعا اجتماعيا موروثا ومتدنيا.

3-3- إعادة التركيب:

يقودنا التحليل السابق إلى المستوى الثالث، وهو جوهر أطروحة المقال، حيث إن ما يجري ليس موت تمثل وميلاد آخر، بل "إعادة تركيب" لعناصر التمثل القديم وفق منطق جديد. فالشاب القروي لا "يكفر" بالأرض؛ بل يعيد التفاوض حول شروط علاقته بها. ويمكن رصد هذا التفاوض في ثلاث ظواهر دالة:

أولاها: "الفلاحة المشروطة": فالاستعداد للعمل الفلاحي لم ينعدم، لكنه صار معلقا على شرط أن يكون في إطار "مشروع"، أي أن يمر عبر صيغة تخرجه من خانة "الفلاح بالوراثة" إلى خانة "حامل المشروع". وفي هذا الإطار لا تؤدي الوساطة المؤسساتية (الدعم، التعاونية، المقاولة الذاتية) وظيفة اقتصادية فحسب، بل وظيفة رمزية تطهيرية: إنها تغسل العمل الفلاحي من وصمة الموروث وتعيد تقديمه كاختيار.

وثانيتها، هو التشبث المفارق بالملكية: فالشاب الذي يرفض العمل في أرض العائلة يرفض في الغالب بيعها أيضا، أو يقبل بيعها بحرقة مكتومة؛ فالأرض التي فقدت قيمتها كإطار للعمل احتفظت بشيء من قيمتها كسند للأصل، تستبقى "باش يبقى الأصل" حتى وهي بور مهملة. وهنا تتجلى ظاهرة الانفصام البورديوية، التي عرضناها في المحور الأول، في أنقى صورها: هابيتوس الأرض يقاوم في مستوى الملكية بعدما استسلم في مستوى الممارسة.

وثالثتها هي الهوية المؤجلة، ففي خطاب كثير من الشباب المهاجرين إلى المدن يظهر ما يشبه "مشروع العودة إلى القرية "من بعد"، أي بعد جمع رأسمال يسمح بالرجوع إلى الأرض من موقع المستثمر لا من موقع الوارث. وسواء تحققت هذه العودة أم ظلت أفقا تعويضيا، فإن مجرد حضورها في الخطاب يدل على أن القطيعة مع الفلاحة قطيعة مع موقعها الاجتماعي الحالي، لا مع معناها النهائي.

وإذ تتأكد، بهذا، فرضية المقال فإنها أيضا تتعقد به. تتأكد، لأن تحولات الملكية فككت فعلا الرابط بين العمل الفلاحي والمكانة الاجتماعية. وهي تتعقد من جهتين: فمن جهة أولى، أغنى التحليل الفرضية بشرط ثان لم يكن ملاحظا عند صياغتها، وذلك لأن قبول العمل الفلاحي لم يعد مشروطا بالمردودية وحدها، بل بالوساطة المؤسساتية أيضا، بوصفها الصيغة الرمزية التي تحول الموروث إلى اختيار. ومن جهة ثانية، فإن هذا التفكيك لم ينتج فراغا رمزيا بل تمثلا مركبا، بالمعنى الباسكوني للتركيب، تتساكن فيه سلعنة الأرض مع تقديسها المتبقي، ورفض الفلاحة بوصفها موروثة مع الحلم بالفلاحة بوصفها مقاولة، والقطيعة المعلنة مع مشروع عودة مؤجل. إن الشاب القروي المغربي، العالق بين نهاية الفلاح وتعثر ولادة المقاول، لا يعيش خارج التمثل الفلاحي بل في طبقاته المتراكبة؛ وهو بذلك الوريث الأمين، من حيث

لا يقصد، للمجتمع المركب الذي وصفه باسكون، إذ "يعزف بدوره على كل المفاتيح وكل السجلات."[22]

خاتمة

انطلق هذا المقال من سؤال مصير القيمة الاجتماعية للعمل الفلاحي في ظل التحولات التي طالت ملكية الأرض بالبادية المغربية، واختبر فرضية مفادها أن هذه التحولات لا تنتج رفضا للفلاحة في ذاتها، بل تفكك الرابط التاريخي بين العمل الفلاحي والمكانة الاجتماعية. وقد قادنا التحليل إلى ثلاث خلاصات مترابطة أولاها بنيوية وثانيتها تمثلية، وثالثتها نظرية. وتؤكد الخلاصة البنيوية أن ما تشهده البادية المغربية ليس تحولا عقاريا فحسب، بل "انفكاكا ثلاثيا"، تنفك بموجبه الأرض عن العائلة بفعل التفتت والتسليع كما تنفك عن الجماعة بفعل التمليك، بينما ينفك العمل الفلاحي عن ملكية الأرض بفعل التأجير. وهذا الانفكاك يسحب من تحت الاقتصاد الرمزي القديم قاعدته المادية ذاتها.

وتظهر الخلاصة التمثلية أن الجيل الشاب لا يعيش هذا الانفكاك باعتباره قطيعة صافية، بل باعتباره إعادة تركيب. فالفحص الدقيق لتمثلات الشباب القروي للعمل الفلاحي يكشف أن "العزوف عن الفلاحة" مقولة تحجب أكثر مما تظهر: إذ يتساكن لدى هذا الجيل رفض الفلاحة باعتبارها موقعا موروثا ومتدنيا مع قبولها باعتبارها نشاطا مشروطا بالمردودية وبالوساطة المؤسساتية، ويتجاور التخلي عن العمل في الأرض مع التشبث المفارق بملكيتها، وتحضر القطيعة المعلنة مع القرية باعتبارها مشروع عودة مؤجل من موقع المستثمر. فالشاب القروي بهذا الوصف "يرث الأرض دون أن يرث معناها"، لكنه لا يرمي هذا المعنى، وإنما يعيد تدويره في تركيبات جديدة.

أما الخلاصة النظرية، فتؤكد أن الحالة المغربية تفرض تعديلا مزدوجا على الأطر المستعارة. فأطروحة مندراس حول "نهاية الفلاحين" تصدق هنا في شقها الأول وتتعثر في شقها الثاني؛ فقد أفل الفلاح بوصفه نمطا مجتمعيا متكاملا، دون أن يولد المقاول الفلاحي الذي افترضه المسار الفرنسي. وتفتت الأرض بفعل الإرث يسير عكس منطق التركيز، والوساطة المؤسساتية للمقاولة الفلاحية الشابة ما تزال في طور التشكل. وهكذا يظل المسار المغربي معلقا في صيغة خاصة يمكن اختزالها في عبارة: "نهاية الفلاح دون ولادة المقاول." أما المنظور البورديوي، فقد أثبت خصوبته شرط تطعيمه بمفهوم التركيب الباسكوني: فانهيار سوق القيم الرمزية القديمة لم يفض إلى سوق بديلة موحدة، بل إلى تعدد في السجلات يعزف عليها الفاعل القروي الشاب جميعا.

تبقى حدود هذا العمل هي نفسها آفاقه. فالمقال، بطبيعته النظرية-التحليلية، يصوغ فرضيات أكثر مما يثبت نتائج؛ وهو ما يفتح الطريق أمام بحث ميداني منهجي، نقترح له ثلاثة مداخل. أولها مقاربة الأجيال الثلاثة داخل الأسرة الفلاحية الواحدة لرصد تحول التمثلات في تعاقبها الحي، وميدان سايس ونواحيه، حيث تتجاور الفلاحة العائلية الصغيرة مع الضيعات الاستثمارية الكبرى، ما يوفر للبحث حالة مثالية. وثانيها تعميق سؤال "تأنيث العمل الفلاحي المأجور"، الذي لم نتناوله إلا عرضا، والذي يعد بمساءلة تقاطع الرمزي بالنوع الاجتماعي في سوق الشغل القروية.[23] وثالثها تتبع المآلات الفعلية لبرامج "تشبيب" الفلاحة المؤسساتية، لاختبار ما إذا كانت الوساطة

22 - Paul PASCON, «La formation de la société marocaine» , Bulletin Économique et Social du Maroc, n° 120–121, p:25 .(En ligne): https://cinumedpub.mmsh.fr/besm/Pdf/120-121-01.pdf

23 - سبق لنا أن توقفنا عند جملة من الدراسات التي تناولت تأنيث العمل الفلاحي في مقال سابق بعنوان: تحولات المجتمع القروي*؛ غير أننا نرى أن الموضوع لا يزال في حاجة إلى مزيد تعميق من أجل الإحاطة بجوانبه لا سيما فيما يتعلق بارتباطه بتمثل العمل الفلاحي لدى الساكنة القروية.
*- بايزو ابراهيم ، سلمي محمد، التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على التنمية في المجتمع القروي، على الرابط: https://2u.pw/C5pDsw

الرمزية التي تعد بها تصمد أمام اختبار الممارسة. فإذا كانت الأرض قد شكلت لقرون المرآة التي يرى فيها المجتمع القروي المغربي ذاته، فإن تصدع هذه المرآة اليوم لا يعني أن الصورة اختفت، بل أنها تبحث عن سطح جديد تنعكس عليه.

المراجع باللغة العربية

- بايزو، إبراهيم وسلمي، محمد، «التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على التنمية في المجتمع القروي»، مجلة كراسات تربوية، عدد 23، مارس 2026، https://2u.pw/C5pDsw

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: من أجل مقاربة أكثر ملاءمة، مبتكرة، دامجة، مستدامة، وذات بعد ترابي، رأي صادر في إطار إحالة ذاتية، الرباط، ماي 2025.

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030»، الرباط، https://www.agriculture.gov.ma/ar/ministere/generation-green-2020-2030 ، تاريخ الاطلاع: 02/07/2026

- ظهير شريف رقم 1.19.115 صادر في 9 غشت 2019 بتنفيذ القانون رقم 62.17 المتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 غشت 2019.

- القانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية، الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 غشت 2019.

- القانون رقم 64.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 غشت 2019.

- مرسوم رقم 2.19.973 صادر في 9 يناير 2020 بتطبيق القانون رقم 62.17، الجريدة الرسمية عدد 6849 بتاريخ 20 يناير 2020.

المراجع باللغات الأجنبية

[1] BOURDIEU, Pierre, « Célibat et condition paysanne », Études rurales, n° 5-6, 1962, pp.

32-135. DOI: 10.3406/rural.1962.1011

[2] BOURDIEU, Pierre, Le Sens pratique, Paris, Éditions de Minuit, coll. « Le sens commun », 1980.

[3] BOURDIEU, Pierre, « Reproduction interdite. La dimension symbolique de la domination économique », Études rurales, n° 113-114, 1989, pp. 15-36.

[4] BOURDIEU, Pierre, Raisons pratiques. Sur la théorie de l'action, Paris, Seuil, 1994.

[5] BOURDIEU, Pierre, Esquisse d'une théorie de la pratique, précédé de trois études d'ethnologie kabyle, Paris, Seuil, coll. Points Essais, 2000

[6] BOURDIEU, Pierre, Le Bal des célibataires. Crise de la société paysanne en Béarn, Paris, Seuil, coll. Points Essais », 2002.

[7] MENDRAS, Henri, La Fin des paysans. Innovations et changement dans l'agriculture française, Paris, SEDEIS, 1967.

[8] MENDRAS, Henri, La fin des paysans. Vingt ans après », EcoRev', n° 47, 2019/1, pp. 101-104. DOI: 10.3917/ecorev.047.0101

[9] PASCON, Paul, « La formation de la société marocaine », Bulletin Économique et Social du Maroc, n° 120-121, pp. 1-25. [en ligne] : https://cinumedpub.mmsh.fr/besm/Pdf/120-121-01.pdf

[10] PASCON, Paul, « Segmentation et stratification dans la société rurale marocaine », Bulletin Économique et Social du Maroc, n° 138-139, 1979, pp. 105-119. [en ligne]: https://cinumedpub.mmsh.fr/besm/Pdf/138-139-07.pdf

[11] PASCON, Paul, Le Haouz de Marrakech, Rabat, Éditions Marocaines et Internationales, 1983, 2 tomes.

[12] PASCON, Paul et ENNAJI, Mohammed, « Les paysans sans terre au Maroc: définition et essai de quantification », Bulletin Économique et Social du Maroc, n° 155-156, 1985, pp. 115-141. [en ligne] : https://cinumedpub.mmsh.fr/besm/Pdf/155-156-11.pdf